Toplum Bilimleri Dergisi

Ahmed ALDYAB (*)

اختلاف القراءات بين أسلوبي الخبر والإنشاء وعلاقته في التفسير

أحمد الدياب

الملخص:

هذه دراسة تبين تنوع القراءات بين أسلوبي الخبر والإنشاء. وقد قمت ببحث هذا العنوان في محورين رئيسيين: الأول الخبر، وهنا أقصد بالخبر المصطلح البلاغي لا المصطلح النحوي، والثاني الإنشاء، ومصطلح الإنشاء مصطلح واسع يحوي الكثير من الأغراض، لكنني اخترت ثلاثة منها، الاستفهام والنهي والأمر. وقد بينت علاقة القراءة من خلال تنوعها بين هذين الأسلوبين وأثرها في تفسير الآية.

الكلمات المفاتيح: الخبر، الأمر، النهي، الاستفهام، العلاقة

öz

Haber ve İnşa Arasındaki Kıraat Farklılığı ve Tefsire Etkisi

Bu araştırma, kıraat farklılıklarıyla haber ve inşa arasındaki farkı ortaya çıkarmaktadır. Araştırma üç bölümden oluşmaktadır. Birinci bölümde; kıraat farklılığı ile haber ve nehiy arasındaki fark, ikinci bölümde;kıraat farlılığı ile haber ve istifham arasındaki fark, üçüncü bölümde ise kıraat farklılığı ile haber ve emir arasındaki fark ele alınmaktadır.

anahtar kelimeler

Haber, Emir, Nehiy, İstifham, Alaka

abstract

Haber and Construction Differences between Recitation and Interpretation Effect

This research reveals differences between khaber and insha in accordance with the difference in their recitation. It consists of 3 sections: firstly the difference between khaber and nahy is discussed, secondly the difference between khaber and istifha, thirdly the difference between khaber and amrin accordancewith the difference between their recitation.

keywords

Haber, Emir, Nahy, Istifha, Relevance

المقدمة:

كما هو معروف في العربية أن الكلام ينقسم إلى قسمين الخبر والإنشاء، فالخبر يحتمل الصدق والكذب، والإنشاء ما لا يحتمل الصدق والكذب. وقد فرّع علماء البلاغة هذين القسمين إلى أضرب يخرج كل منهما إلى أبواب و أهداف بلاغية كثيرة. ومن الملاحظ أن لهذين المصطلحين معاني أخرى، فمن المعنى اللفظي لهما تصدر الدلالة الضدية بينهما، فالخبر يناقض أضرب الإنشاء والعكس صحيح، لكن توسع العربية ومرونتها جعل بينهما علاقة تآخي وحضور، وهذا ليس غريباً عن اللغة العربية، فكلنا يعرف بحث الأضداد في

العربية والذي يشير إلى تعاور المعنى وضده في كلمة واحدة، فكيف على مستوى الكلمتين، فهذا يبدو أسهل وأكثر منطقية. فمن أضرب الإنشاء أسلوب النهي وكما هو معروف في العربية فيتمثل بصيغة واحدة وهي الفعل المضارع المسبوق بالأداة "لا" ويقتضي من ذلك جزم الفعل المضارع ومعناه النهي عن فعل من الأفعال، وأما الخبر فإنه يفيد ثبوتية الفعل وإقراره، ومن هنا تبدو المفارقة بين الأسلوبين. والضرب الثاني أسلوب الاستفهام، وله صيغ كثيرة، لكن الصيغة الأكثر مجيئاً والتي يقع فيها الإشكال في القراءات هي صيغة الاستفهام بالهمزة. وأما الضرب الثالث فهو أسلوب الأمر. وقد بدا هذا الموضوع خصباً في القراءات القرآنية، فقد تناوب القراء بحسب مذهبهم في القراءة بين صيغتي الخبر والإنشاء، فقارىء يريد أن يثبت ويقرّ الفعل فاختار أسلوب الخبر وقارىء يريد أن يمنع وينهي فاختار أسلوب النهي، وقارئ يريد أن يستفهم وآخر يريد أن يُخبر والأمثلة التطبيقية ستوضح كيف بدا التعاور بين هذين الأسلوبي.

أولاً: اختلاف القراءات بين الإخبار والنهي

1- قوله تعالى: { إنا أرسناك بالحق بشيراً ونذيراً ولا تسئل عن أصحاب الجحيم }.(البقرة، 119)

- قرأ أغلب القراء " تُسألُ " بضم التاء واللام
- قرأ نافع ويعقوب " تَسألْ " بفتح التاء وجزم اللام(البدورالزاهرة،ص74)

معاني القراءتين: قراءة الرفع أي على الإخبار لها دلالتها في التفسير و الترجيح، فقد قام بعض العلماء وعلى رأسهم الفارسي بتوجيه هذه القراءة على الإخبار لمناسبتها اللفطية لبعض الآيات في سورة البقرة وغيرها من

السور(الحجة للقراء، ص101)، فقد جاء قوله تعالى في الآية 272 ما يؤكد معنى هذه الآية وهي قوله تعالى (ليس عليك هداهم ولكن الله يهدي من يشاء)، البقرة،272. وأيضاً قوله تعالى في سورة المائدة، (وما على الرسول إلا البلاغ)، المائدة، 99. فالرسول الكريم لن يُسأَل عن الذين دعاهم ولم يستجيبوا له، فهو قد فعل ما أمره الله عز وجل وحاول مع المشركين والكفار بكافة الطرق و الوسائل، لكنهم أصموا آذانهم وأغمضوا عيونهم عن الحق فاستحقوا بذلك ما حاق بهم. وأما دليل من قرأ على النهي فقد روي عن الرسول الكريم أنه أراد أن يستغفر لواحد من الذين مات على دين الشرك فأنزل الله عز وجل هذه الآية وهذا ما تناقلته أسباب نزول هذه الآية وإن كان في إسناد هذا الحديث شيء ذكره العلماء(مفاتيح الغيب،ص213). وقراءة النهي في الحقيقة تفيد تعظيم الأمر وتهويله، فهذا الأمر الذي صدر عن المشركين أمر عظيم ولذلك حتى السؤال عن مصير هؤلاء منهي عنه لأنهم قد سقطوا في مهلك ومصير عظيم لا يمكن وصفه أو التكلم فيه. وهذا ما جعل الزمخشري يعقب على هذه الآية بقوله " أن المستخبر يجزع أن يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته فلا تسأله ولا تكلفه ما يضجره، أو أنت يا مستخبر لا تقدر على استماع خبره لإيحاشه السامع وإضجاره فلا تسأل ".(الكشاف، ص94).فأفادت "ولاتسألُ " أن النبي الكريم غير مسؤول عن كفر من كفر من أصحاب النار، فالله عز وجل يقول { فإنما عليه ما حمل وعليكم ماحملتم } النور 54. أما قراءة " ولا تسألْ " ففيه نهي النبي عن السؤال عن أحوالهم وما ينتظرهم، ومعنى النهي فيه معنى التعظيم لما هم فيه من العذاب، أي لا تسأل يامحمد عنهم فقد بلغوا مبلغ العذاب الذي ليس بعده مستزاد. قال الطبري: قرأ عامة القراء " ولا تسألُ عن أصحاب الجحيم " بضم التاء ورفع اللام منها

على الخبر بمعنى: يامحمد إنا أرسناك بالحق بشيراً ونذيراً فبلّغت ما أرسلت به وإنما عليك البلاغ والإنذار ولست مسؤولاً عمن كفر بما أتيته به من الحق وكان من أهل الجحيم. وقرأ بعض أهل المدينة (ولا تسأل ْ) جزماً بمعنى النهي مفتوح التاء من تسألْ وجزم اللام منها، ومعنى ذلك على قراءة هؤلاء إنا أرسناك بالحق بشيراً ونذيراً لتبلغ ما أرسلت به ولا تسأل عن أصحاب الجحيم فلا تسأل عن حالهم. (جامع البيان ج1 ص 515)

2-قال تعالى { ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل إنه كان منصوراً } الإسراء: 33

- قرأ الجمهور " لا يسرفْ" بالجزم
- قرأ أبو مسلم " لا يسرفُ" بالرفع (النشر، ص311)

معاني القراءتين: في الحقيقة يكثر مجيء الخبر في القرآن بمعنى الأمر، وهذا الذي رآه ابن جني حينما قرر أن لفظ الخبر يأتي بمعنى الأمر، كقولهم: يرحم الله زيداً، فهذا لفظ الخبر ومعناه الدعاء، أي ليرحمه الله،(الخصائص، ص186) ومثله قوله تعالى { والمطلقات يتربصن بأنفسهن } البقرة 228.وعلى هذا يكون معنى القراءة، أي ينبغي ألا يسرف. ومما يستأنس بذلك الآية في سورة النور قوله تعالى { الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة } النور:3. فقد قرئت بالرفع والجزم. قال الزمخشري: " إن القراءة بالجزم جاءت على سبيل النهي، والمرفوع فيه أيضاً له معنى النهي، ولكن أبلغ وآكد، كما أن: رحمك الله، ويرحمك الله أبلغ من ليرحمْك، ويجوز أن يكون خبراً محضاً على معنى: أن عادتهم جارية على ذلك، وعلى المؤمن أن لا يُدخل نفسه تحت هذه العبارة ويتصون عنها " (الزمخشري ج3 ص213)

ومن العلماء الذين حاولوا أن يفرقوا بين النهي والخبر ابن عربي الذي يقول في حق الآية { والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء } سورة البقرة228 " إن النفي يرجع إلى وجوده مشروعاً لا إلى وجوده محسوساً، فالحكم هنا معناه شرعي لا حسي، فإن المطلقات لا يتربصن، فعاد النفي إلى الحكم الشرعي لا إلى وجوده الحسي، وهذه النقطة فاتت العلماء فقالوا إن الخبر قد يكون بمعنى النهي، وما وجد ذلك قط ولا يصح أن يوجد، لأنهما يختلفان حقيقة ويتضادان وصفاً " (أحكام القرآن ج1 ص134)

3-قال تعالى { ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هضماً } طه:112

- قرأ الجمهور بالرفع أي " فلا يخافُ "
- قرأ ابن كثير بالجزم " فلا يخفْ " (حجة القراءات، ص453)

معاني القراءتين: قراءة الرفع يعللها الزمخشري بقوله " فإن قلت أي فائدة في رفع الفعل حتى يقع خبراً له ووجوب إدخال الفاء وكان ذلك كله مستغنى عنه بأن يقال: لا يخف؟ قلت: الفائدة فيه أنه إذا فعل ذلك فكأنه قيل: فهو لا يخاف، فكانه دالاً على تحقيق أن المؤمن ناج لا محالة، وأنه هو المختص بذلك دون غيره " (الكشاف ج:4 – ص627) وكما هو معروف أن الجملة الاسمية هي أدل على الثبات والتحقيق من الفعلية وهذا ما دفع الزمخشري لهذا القول. فالإخبار يكون على معنى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا خوف عليه، فهذا من النهي المراد به الخبر، وهنا يكون الوجه على تقدير مبتدأ محذوف مراد بعد الفاء، كأنه قال فهو لا يخاف، وموضع الفاء مع ما بعدها جزم على ما تقدم لكونها جواباً للشرط. (النشر ج2 ص322).(البحر المحيط

ج6 ص281). وأما وجه الجزم فلأنه نهي صار مجزوماً، وذلك لأن المعنى من يعمل من الصالحات وهو مؤمن فليأمن ولتطمئن نفسه.

ثانياً: اختلاف القراءات بين الإخبار والاستفهام

بعد أن رأينا كيف تنوعت بعض الآيات بين أسلوبي الخبر والنهي فقد لاحظت أيضاً أن الخبر يمكن أن يحتمل أسلوب الاستفهام، وإن كان بعض البلاغيين ينظر إليهما على أنهما بمعنى واحد، لكن هذه الظاهرة قد تكررت بين القراء وهذا ما جعلها سبباً للاختيار. ومن ذلك نرى هذه الآيات

1- قوله تعالى { ألا إنهم من إفكهم ليقولون ولد الله وإنهم لكاذبون أصطفى البنات على البنين مالكم كيف تحكمون } الصافات: 151- 154

- قرئت الآية بقراءتين، الأولى قراءة أبي جعفر بوصل الهمزة وإسقاطها في الدرج وبكسرها في الابتداء. وقرأ بعضهم بقطع الهمزة مفتوحة وصلا وابتداء (البدور الزاهرة ص271).

قراءة الاستفهام تفيد التوبيخ والتقريع لهذا القول الذي ادعاه هؤلاء، وقد ورد معنى هذه الآية في أماكن أخرى كقوله تعالى { ألكم الذكر وله الأنثى } النجم:21، فالهمزة هنا همزة استفهام، وكذلك قوله تعالى { أم اتخذ مما يخلق بنات وأصفاكم بالبنين }الزخرف:16 ، فالهمزة هنا تفيد الاستفهام ولذلك كانت الهمزة في الآية السابقة تفيد نفس المعنى. (الحجة، ج3،ص321). ودلالة الآية على وجه الخبر كأنه قال: أصطفى البنات فيما يقولون، ويمكن أن يكون المعنى: وإنهم لكاذبون، قالوا أصطفى البنات فحذف قالوا. ولقد وجه الزمخشري هذه الآية بقوله " فإن قلت:{ أصطفى البنات } بفتح الهمزة،

استفهام على طريق الإنكار والاستبعاد فكيف صحت قراءة أبي جعفر بكسر الهمزة على الإثبات؟ قلت: جعله من كلام الكفرة بدلاً عن قولهم { ولد الله } الصافات: 125، وهذه القراءة وإن كان هذا محملها فهي ضعيفة والذي ضعفها أن الإنكار قد اكتنف هذه الجملة من جانبيها، وذلك قوله: { وإنهم لكاذبون } الصافات: 152، { ما لكم كيف تحكمون } الصافات: 154، فمن جعلها للإثبات فقد أوقعها دخيلة بين نسيبين " (الكشاف،ج3،ص354). طبعاً هذا الرأي ما أعجب أبا حيان وتعقبه بقوله " والآية ليست دخيلة بين نسيبين، بل لها مناسبة مع قولهم { ولد الله }. وأما قوله { وإنهم لكاذبون } فهي جملة اعتراض بين مقالتي الكفر جاءت للتشديد والتأكيد في كون مقالتهم تلك هي من إفكهم "(البحر المحيط، ج7، ص361).

وهكذا تكون الآية وقعت تحت توجهين، الأول: توجيه قراءة الاستفهام وقد أُسند القول فيها إلى الله عز وجل تقريعاً لهم وتوبيخاً وذماً لهذا القول وحماقة هذا الفعل. والتوجيه الثاني: توجيه قراءة الإخبار وأُسند القول فيها أي { أصطفى البنات } إلى المشركين وبهذا يكون قد نُسب القول لهم وسُجل عليهم واعترفوا به وهذا بحد ذاته دليل قوي وشاهد عليهم يوم القيامة.

2- قوله تعالى { أن كان ذا مال } القلم: 14

- قرأ حمزة وعاصم: بهمزتين
- قرأ الجمهور بهمزة واحدة على الاستفهام (النشر، ص254)

قراءة حمزة وعاصم بهمزتين إحداهما همزة الاستفهام المحتملة معنى التوبيخ والثانية همزة " أن " فاجتمعا فحُقِّقَتاعلى الوصل. وأما القراءة الثانية بهمزة واحدة فإنه على الخبر فالمعنى على التوبيخ بلفظ الخبر والمعنى لأجل كونه ذا

مال وبنين يكذب بآياتنا والعامل في قوله لأَنْ كان ذا مال وبنين هو ما دل عليه الكلام الذي بعده من معنى التكذيب وهو قوله { قال أساطير الأولين }، لأن هذا تكذيب، كأنه قال: لأَنْ كان ذا مال وبنين يكذب بآياتنا.

ثالثاً: تنوع القراءات بين الإخبار والأمر

من اللافت للنظر أن بعض القراءات تنوعت بين الخبر عن قوله تعالى وبين الأمر. فالتنوع الذي رأيناه سابقاً يمكن أن يكون له وجهه المقبول بطريقة من الطرق، ولكن أن يكون التنوع بين الخبر والأمر فيبدو الأمر أبعد قليلاً. ولنرى كيف جاءت بحسب القراءات في الآيات.

1- قوله تعالى { أفتأتون السحر وأنتم تبصرون، قال ربي يعلم القول في السماء والأرض وهو السميع العليم } الأنبياء 3-4.

- قرأ حفص وخلف والكسائي: " قال " على الإخبار
- قرأ الباقون " قل " على معنى الأمر(معاني القراءات، ص212)

من قرأ على الإخبار فقد أراد بهذه القراءة الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال للكفار مجيباً عن قولهم (هل هذا إلا بشر مثلكم). ومن قرأ على الأمر فإن الله عز وجل قد أمر رسوله الكريم أن يقول للكفار مجيباً عن قولهم (هل هذا إلا بشر مثلكم)، قل: ربي يعلم قولكم وقول كل قائل في السموات والأرض وهو السميع لجميع ذلك والعليم بخلقه.

2- قوله تعالى { واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى } البقرة 125

- قرأ نافع وابن عامر " واتخذوا " بفتح الخاء على الإخبار
- قرأ الباقون " واتخذوا " بكسر الخاء على الأمر(البدور، ص78)

قراءة الإخبار على معنى: واتخذ الناس من المكان الذي وقف عليه سيدنا إبراهيم عليه السلام عند بناء الكعبة، أي يصلون عنده بعد الطواف بالبيت، وهذا المكان ما زال موجوداً حتى الآن، وهو مازال يوجد أثر لآثار قدم سيدنا إبراهيم وهو الحجر، وهذه تعتبر معجزة لسيدنا إبراهيم، حيث بقي لقدمه الشريفة أثر في الحجر وهذا على يتصوره العقل.

أما قراءة " اتخِذوا " على الأمر، والأمر هنا للندب وليس للوجوب، فمن ترك الصلاة عند مقام سيدنا إبراهيم لا يفسد حجه (الطبري ج1 ص 380). وقد روي عن الرسول الكريم أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عمر، فلما أتى على المقام قال له عمر: " هذا مقام أبينا إبراهيم، قال: نعم، قال: " أفلا نتخذه مصلى؟ فأنزل الله عز وجل: "واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى"، يقول: افعلوا ". (صحيح البخاري، حديث رقم: 4483). فهذه القراءة تحث المسلمين على العناية والاهتمام بهذا المقام والتبرك بالعبادة بجانبه.

3- قوله تعالى { قال رب احكم بالحق وربنا الرحمن على ما تصفون } الأنبياء 112.

- قرأ حفص { قالَ رب احكم } على الإخبار
- قرأ الباقون { قلْ رب احكم } على الأمر (البدور الزاهرة: ص399)

قراءة حفص صيغتها صيغة إخبار لأنها جاءت بصورة الماضي، وبذلك جعل الفعل مسنداً إلى ضمير الرسول الكريم، وفي ذلك إشارة إلى الآية المتقدمة في قوله تعالى { وما أرسناك إلا رحمة للعالمين } الأنبياء 107. وبهذا المعنى يكون إخبار من الله تعالى عن الذي قاله الرسول الكريم أثناء دعائه.

أما قراءة الباقون والتي تفيد الأمر، فهي على صيغة أمر إلى النبي الكريم بأن يقول " رب احكم بالحق " أي: احكم بيني وبين هؤلاء المكذبين. ولكل قراءة معناها، فقراءة حفص " قال" تدل على أنه صلى الله عليه وسلم امتثل الأمر حقيقة. وقراءة الجمهور "قل" تشير إلى أنه صلى الله عليه وسلم أُمِرَ أن يقول ذلك.

الخاتمة:

من خلال هذا البحث تبين لي بعض النتائج:

1- لا شك أن موضوع القراءات يحوي في داخله كثيراً من الأفكار التي لم تناقش بعد كموضوعات رئيسية، وإنما تناثرت في كتب القراءات هنا وهناك.
2- كان تنوع القراءة بين الخبر والاستفهام من أكثر ما خرج الخبر إليه من موضوعات الإنشاء، فكما نعرف أن الإنشاء يضم العديد من الموضوعات.
3- موضوع الاستفهام الذي تأرجحت فيه القراءة بينه وبين الخبر كان متمثلاً بالهمزة دون الأدوات الأخرى.
4- تنوع القراءة بين الخبر والنهي غالباً ما كان يأتي بأداة النهي " لا " وهذا في الحقيقة موجود في الكلام العربي، ف " لا " الناهية كثيراً ما تختلط ب " لا " النافية، ومن هذا الباب تنوعت القراءة بينهما.
5- كثيراً ما جاء الخبر والأمر بإسقاط حرف الألف الذي قبل الأخير، فإن هذه الألف تسقط. وأمثلته كما رأينا كثيرة كالفعل " قال ".
6- موضوعات الإنشاء كثيرة، لكن أكثر ما لفت نظري في تأرجح الخبر بينه وبين الإنشاء هو الاستفهام والنهي والأمر. فنحن كما نعرف أن أسلوب الإنشاء

غني، فمنه العرض والطلب والرجاء والتمني وغيرها، ولكن هذه الموضوعات لم تبرز كثيراً كالموضوعات الأخرى.

المصادر:

- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، بيروت، دار الكتب العلمية، 2009.
- ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1997.
- أبو بكر بن العربي، أحكام القرآن، بيروت، 2003.
- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، البحر المحيط، بيروت، دار الكتب العلمية، 2008.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، معاني القراءات، تحقيق عبد المصطفى درويش، الرياض، مكتبة الرشيد، 1991.
- أبو علي، الحسن بن أحمد الفارسي، الحجة للقراء السبعة، دمشق، دار المأمون، 1993.
- أبو الفتح، عثمان بن جني، الخصائص، القاهرة، المكتبة العلمية، 1998.
- أحمد بن إسماعيل بن عثمان بن محمد الشافعي البخاري، صحيح البخاري، دمشق، دار ابن كثير، 1996.
- الزمخشري، محمود بن عمر، الطشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دمشق، دار المعرفة، 2009.
- الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، بيروت، مؤسسة الرسالة، 2014.
- القاضي، عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، دمشق، دار الفجر، 2005.